

مهنة الديمقراطية

التفكير المشترك والنتائج المختلفة



مازن صاحب

بغداد

بـ(الاستحقاق الانتخابي) للكتل الفائزة بعضوية مجلس النواب ، الى تكليف الكتلة التي فاز برنامجها الحكومي بتشكيل الوزارة من خارج مجلس النواب.

رابعاً: أهمية تناسق عمل الدولة في مؤسساتها ضمن تطبيقات البرنامج الحكومي، وخلق إجراءات العمل الجزئية بالثواب والعقاب، بما يجعل الحكومة امام استحقاقات التغيير الشامل في حالة الانحراف عن مسارات وضعتها في برنامجها الحكومي، وهذا يتطلب تقليدا برلمانيا علينا، بحضور رئيس الحكومة لترح ومناقشة تقريراً تفصيلياً على الأقل عن اعمال الحكومة.

خامساً: في سياق المرحلة الانتقالية ما بعد استقالة رئيس مجلس الوزراء، وإعادة تشكيل العملية السياسية، من الأفضل ان يحدد قانون الانتخابات الجديد مواصفات تستبعد جمع الفاعلين في مفاصل المحاصصة من الدرجات الخاصة لدورتين برلمانيتين على الأقل، كما نؤكد على تصويت العسكري والقوى الأمنية. حيث نقارن كلما تقدم بفرضيات مهنة الديمقراطية في التفكير المشترك بين المتصددين للعملية السياسية والمظاهرين في ساحات التحرير، فاذا ما توجه كلا الطرفين الى التفكير في حلول تعزز الهوية الوطنية دون مدخلات اقليمية ودولية، ما يستجيب لنصح المرجعية الدينية العليا، لنجد ان الممكن البنية العليا، بما في ذلك التوصل الى (بيمان وطني عام) يضمن النتائج التالية:

أولاً: ما دامت الفجوة بين نمط افعال المتصددين للعملية السياسية والمظاهرين تبدو للوهلة الأولى على طرفي نقيض، تحتاج الى ردم عملي وليس مجرد تخظير في الهواء الطلق، وهذا يحتاج من وجهة نظري، ان يتم تشكيل طرف ثالث أقرب للمظاهرين منه للمتصددين من أحزاب السلطة من خلال (لجنة حكماء) تضم قيادات الديانات الابراهيمية،

ومن يعارضها، تطرح التساؤلات الكبرى في الاتي: أولاً: العراق وطن الجميع والهوية الوطنية مقدمة على سواها من الهويات الفرعية دستوريا وقانونيا وعرفيا، وأن يكون التعريف الدستوري لفهوم الدولة الاتحادية بكونه نموذجاً لتوزيع الصلاحيات الادارية بين المركز والإقليم و المحافظات غير المرتبطة بإقليم، وليس السيادة التي تتعلق بالسياسة الدفاعية والأمنية والخارجية والاقتصادية، بما في ذلك مصادر الثورة الطبيعية والمنافذ الحدودية.

ثانياً: قياس كفاءة برامج أعمال الدولة من خلال البرامج الحكومية، التي لابد وان تطرح كبرنامج انتخابي للأحزاب والأفراد المشاركين في الانتخابات العامة والموافقة عليها بالأغلبية الانتخابية، تحولها الى قانون نافذ خلال الدورة البرلمانية، وهذا يحتاج الى صياغة برامج انتخابية تطبيقية يسقوف زمنية، تتعد عن مغزلة الجول الطائفية والعرقية والمناطقية، وتضمن ذلك في قانوني الانتخابات ومفوضية الإشراف على تنفيذها.

ثالثاً: العمل على نقل البرنامج الحكومي الفائز بقعة الناخبين الى تشكيل وزارة قادرة على تنفيذ، وتوفير الفرص في شفافية مراقبة الأداء من خلال منظمات المجتمع المدني والصحافة الاستقصائية، واهمية إلغاء ما عرف في مفاصل المحاصصة

الحروب الناعمة على الرأي العام لجمهور ذات الأحزاب ، مما اجبرها على التعامل مع جمهورها بمبدأ الثواب والعقاب تحت عناوين جديدة مثل مفاصل المحاصصة، والحكومة العميقة، دون التأسيس لمشروعية بدمومة العقد الاجتماعي للنظام السياسي من خلال التنمية المستدامة، لاسيما في الجانبين السياسي والاجتماعي، وهذا تحول التداول السلمي للسلطة الى فراغ مجتمعي، لا يتلمس اي تقدم اقتصادي، او تطور في البنى التحتية، وبروز مظاهر الرفاهية الاجتماعية في رعاية اجتماعية او صحية ، وهكذا انتجت الدولة العراقية اكثر من 24استراتيجية وطنية دون ان تحقق أي منها المربود المادي المطلوب

مفاسد المحاصصة هل المعضلة في النظام السياسي ام في مفاصل المحاصصة؟ وهل التغيير المنشود يعني الانقلاب الكامل على الدولة ؟

لا اعتقد ان المعضلة في نتاج تظاهرات اليوم في ساحات التحرير، تتطلب التغيير الشامل للنظام السياسي أكثر من حاجتنا الى تعزيز البنى الحكم الرشيد في إدارة الدولة، والتغيير المنشود من خلال بدمومة العقد الاجتماعي الدستوري ليس بمنهجية مفاصل المحاصصة، بل بمنهج مهنة الديمقراطية وهذا يحتاج الى إعادة نظر شاملة، لكل الأطراف، من تصدى للسلطة

ما بين التغيير من نظام شمولي الى نظام برلماني، بقيت مهنة الديمقراطية عصبية على التداول في الحياة السياسية اليومية ما بعد 2003 وربما حتى الآن، وي طرح السؤال: هل ثمة ساسة محترفون في مهنة الديمقراطية كما تشهد مذكرات ساسة عراقيين عرفهم الحكم الملكي، مقابل إداريين بارعين عرفتهم الأنظمة الجمهورية المتتالية، وما الفارق بين كلا النوعين في مهنة الديمقراطية وبين ما يحصل اليوم من تفكير مشترك يرفض مفاصل المحاصصة لكن النتائج مختلفة بشكل كبير جدا ؟؟

في الإجابات على هذه التساؤلات، تتصاعد حدة الفجوة المعرفية بين علوم اليوم والامس، قريبا وبعيده، الامر الذي جعل الكثير من الدول، تتسارع الخطى لديمومة التعليم المستمر لردم هذه الفجوة بين تقنيات متجدة تختصر مسافة الزمن والمكان في إدارة المال والإشغال على حد سواء، فبعد ان كان العالم مجرد قرية صغيرة بسبب موجات الراديو القصيرة، اضحى اليوم مجرد شاشة هاتف نقال!

هذا التسارع التقني، يؤثر على مهنة الديمقراطية، لاسيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، ومنها عراقنا اليوم ، تتمثل في اقلية المتصددين للسلطة لا يبادرون اجندات حزبية لها نظام ايدولوجي موطر بعلاقات مع دول إقليمية، فلما تستخدم هذه التطورات في التأثير من خلال نماذج

العملات الرقمية.. بين الحقيقة والسراب



فؤاد الصباغ

تونس

إن العولة المالية والرقمية غيرت اليوم من عالمنا الواقعي برمته بحيث أصبح الجميع يسبح في فلك فضاء إفتراضي متكامل الأبعاد والاهداف في أبسط جزئياته، فمما لا شك فيه تعد تلك الطفرة النوعية في عمقها ثورة حقيقية لتكنولوجيات الإتصال و المعلومات وتمثل حدث الساعة البارز بحيث ساهمت بدورها في رسم سمات العداثة لهذه العشرة مما سمحت الرهان عليها أكثر فآكثر مستقبلياً، فالعالم الافتراضي لم يقتصر فقط على البروز التعليم الإلكتروني عن بعد و التجارة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني وغيرها بل ضرب مؤخرًا في صميم المنظمة النقدية والتغيرات في تلك السياسات النقدية الخاصة بالبنوك المركزية الرقمية الإفتراضية Cryptocurrenciesتذكر منها بالاساس عملة البيتكوين وهي تعتبر الأهم نظراً للإقبال المكثف عليها والأسواق المالية العالية. إذ في هذا السياق يجب تحديد الثواب والتغيرات في تلك السياسات النقدية الخاصة بالبنوك المركزية بحيث لا تبني تلك العملات الرقمية الإفتراضية على الواقع والموسم بل هي مجرد "ثقفة مزيفة" كما يعتبر أخطرها أن تلك المنظمة الرقمية تحولت إلى الرهان علي "الوهم البائرا" من خلال الشراء و البيع بحيث كُثرت في صلبها عمليات الإحتيال و السرقة وغيرها من أساليب الخداع، لأن تلك العملات لا تمثل في حد ذاتها ثقل نقدي مما تحولها برمتها إلى مجرد تداول إفتراضي يمثل فقاعة عابرة لا أكثر و لا أقل.

البنك المركزي، بنك البنوك

يعد البنك المركزي القلب النابض لجميع البنوك و الشركات الحيوية الذي يرضح لهم السيولة المالية و ينشط حركي الأموال بالأسواق، فكل دولة من دول العالم لها بنك مركزي و لو اختلفت التسميات من إحتياطي مركزي أو خزينة مركزية إلا أن الضوابط النقدية تعتبر نفسها و هي تختلف بالاساس في السياسة النقدية التي تحدد البات العمل و تنظم المنظمة النقدية و المالية، فالبنوك التي الإحتياطي النقدي لكل بنك مركزي الذي يقوم بربط معاملاته نجد سلة العملات الأجنبية بالتحديد منها "الدولار و اليورو" كعملات أساسية في الأسواق المالية و أيضا الذهب و الفضة، أما الأهم من كل ذلك فهي تتمثل في أساسيات عمل كل سياسة نقدية لكل بنك مركزي بحيث نجد منها من يراهن علي إستقرار الأسعار و معدل تضخم قار و نجد البعض من يراهن علي النقل النقدي و البعض الآخر علي "التحويلات المالية". إذ هنا يكمن مربط الفرس بحيث تتجلى الخطورة النقدية لأنه لا يوجد في تلك البنوك المركزية رهان حقيقي علي العملات الرقمية في المعاملات المالية الرسمية و التي تعتبر ضربا من الخيال في الأسواق المالية نظرا لإرتباطها لعدم الواقعية في التداول و البناء، علي مجرد وهم خيالي لا يمثل في حد ذاته واقعا ملموسا في المنظمة النقدية، فهنا بالنتيجة تغيب الشفافية و المصادقة غيابا كليا لتترك المجال بذلك إلي المستثمرين و المضاربين في تنفيذ عمليات الشراء و البيع لتلك العملات الرقمية الإفتراضية في الأسواق المالية بدون ضوابط قانونية مركزية، إذ البعض يسأل ماهو الفرق بينها و بين بقية العملات؛ الإجابة بسيطة "قيمة" تحويولات تآخر أقرار محددة علي القاعدة النقدية و علي النقد المركزي و غير "مضبوطة" بالتحويلات مع الذهب و الفضة أو الدولار و اليورو بل هي مجرد "شراء و بيع وهم" غير واقعي بحيث لا يوجد لها قيمة في منظومة البنك المركزي، فعلي الرغم من طرح البنك المركزي الصيني مؤخرًا لعملة رقمية إفتراضية خاصة به، إلا أنها لا تعتبر عالية في المعاملات المالية أو تمثل إحتياطي نقدي رسمي ملموس علي أرض الواقع، فإجبالا تختلف الأمور جذريا فالنقود الواقعية تتوزع إلي قطع نقدية و ورقية و أيضا إلي تحويولات في حسابات بنكية و محوكون و غيرها و التي تقود إلكترونية مثل البطاقات البنكية و حسابات السباي بال و نتلار و سكتلر، بالنتيجة تمثل محلها النقود الواقعية الملموسة بالبنك المركزي الذي يمثل بدوره بنك البنوك و الذي يوفر السيولة اللازمة إلي الأسواق المالية لتنشط عمليات التداول عبر البيع و الشراء لعاملات العالم الواقعي في الأسواق المالية لكن العملات الرقمية الإفتراضية تعتبر دخيلة و ليس لها ثقل نقدي في التحويلات بين الواقع و الإفتراضي، كما أن تلك العملات غير مضبوطة و لا تحمل صبغة شرعية" بقواعد المنظمة النقدية بحيث تعتبر في محلها سراب نظرا لكثرتها و تمثل حقيقة فقط للمستثمرين بها الذين خلقوا لأنفسهم أسواق مالية إفتراضية موازية و مستقلة عن العالم الواقعي.

فقاعة عابرة

شهدت الأسواق المالية خلال هذه العشرة جنونا حقيقيا من خلال الإقبال المكثف علي التداول بالعملات الرقمية الإفتراضية و ذلك بشكل غريب و غيب خاصة بين سنة 2016 و 2018 نظرا للارباح الطائلة السندرة عبر نسبة الفوائد، لكن في المقابل لا يمثل الإستثمار في تلك العملات واقعا ملموسا بل تتم العملية كلها عبر الشراء عن بعد "رموزا" لقطع نقدية إفتراضية لا توجد بالإحتياطي المركزي و هي محددة سلفا بالسياسة النقدية و في صلبها بالضوابط الشرعية و القانونية مما تكثر بالنتيجة في صلبها عمليات النصب و الإحتيال، فالرهان علي تلك العملات خاصة منها Bitcoin, Onecon, Litecoin يعتبر في جوهره شراء، لوهم إفتراضي بعيدا عن أرض الواقع و لو أنها تحقق في تلك الأرباح "المشكوك فيها" لأنها تضع تلك التحويلات المالية في كومة من النقود تم تبني تلك العملات و بعد ذلك تتم عملية إعادة توزيعها علي أولئك المستثمرين بطريقة مشابهة كثيرا للسندات أو أيضا ما يعرف ب MLM أو الشبكات الإفتراضية في توزيع الأرباح بدون الإلتزام بقواعد السياسة النقدية و واقعيتها التطبيقية بالبنوك المركزية، بالتالي يجعل من تلك الأسواق المالية التي تتداول بتلك العملات الرقمية مجرد فقاعة عابرة، بالتالي تحتاج تلك الأسواق المالية لإجراءات ملموسة من قبل البنوك المركزية قصد "إخفاء" عليها الشرعية و القانونية و ضبطها بقواعد مركزية" حتي تتم عملية إدخال الرقمية بشكل نوعا من القواعد علي غرار الإجراءات الأخيرة المتخذة من قبل البنك المركزي الصيني الذي أصدر عملة رقمية خاصة به في معاملاته بالأسواق المالية.

يقح له المشاركة في الاقتراع الا بعد تجاوزه سن 18 عاما ، فيكون العدد الكلي لمقاعد البرلمان يمثل عدد المقترعين المسجلين فعليا وليس العكس، واذا احتاج الأمر الى تعديل دستوري فيالإمكان النظر فيه خلال مرحلة لاحقة .

رابعاً: من الأهمية بمكان ان تتضمن هذه المرحلة تفاهات اولية عن التعديلات الدستورية المطلوب مناقشتها في الدورة التجارية في العاصمة بغداد و الإستفاضة في هذه المناقشات تؤكد رصانة النتائج المنشودة بشأن طبيعة النظام السياسي، ما بين نموذج رئاسي (رئيس مختلط) (رئيس جمهورية) (رئيس صياغة مشتركة لقانون الشاملة لكل العراقيين في الانتخابات لمجلس النواب الاتحادي، وتعديل قانوني المفوضية والانتخابات بما يحقق العدالة والانصاف التي تكرر التذكير بها في خطب المرجعية الدينية العليا، بعدها البات انحلال مجلس النواب لاعماله وتحديد موعد لانتخابات مبكرة.

تطوير مهنة للعراق وهو ينهض من جديد في عقد اجتماعي متجدد. كلما تقدم، يمضي بسلاسة حين يتنازل الجميع عن الانا الذاتية ويقدمون مصلحة الوطن العليا، وبرز التحديات التي تواجه مثل هذا المشروع

ثالثاً : أهمية ان يأخذ هذا الحوار البناء منهجية تطوير مهنة الديمقراطية في العملية السياسية من خلال اعتماد خبرات الأمم المتحدة والتجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها وتوظيف ما يصلح للحالة العراقية ، ولعل أبرزها قوائم الانتخاب المفتوحة، مع مراعاة نسبة التمثيل في المقاعد الكلية لمجلس النواب على ان لا تقل عن 15 بالمئة من مجموع المقاعد بشكل كلي ، والتعامل مع عدد الناخبين لكل كرسي برلماني ، بما يقلل كثيرا من عدد المرشحين ، وفقا لتفسير منطقي للمادة الدستورية التي تذكر ان لكل 100 ناخب عراقي مقنلا برلمانيا، وما دام المواطن لا

الاهدافه ما لم يقتـرن بالاصلاحيات السياسية والادارية الاخرى ومعناصر السياسة الاقتصادية التي يجب ان تتلاءم مع تشكيله .

4- تخصيص نسبة ثابتة من السريع النسفي لأغراض الاستثمار ففي الخمسينات من القرن الماضي كان يخصص للمجلس أكثر من 75 بالمئة من ايرادات الموارد النفطية .

5- اعتماد الخطط الاقتصادية طويلة الامد والمتوسطة والقصيرة الامد ومتابعة تنفيذها وفق السقف الزمني المحدد .

6- اقامة مشاريع لها تماس مباشر مع حياة المواطن والتي لها الأولوية مثل مشاريع قطاع الإسكراء والصحة والتعليم والكهرباء والماء وغيرها.

7- توفير بيئة آمنة للاستثمار المحلي والأجنبي والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية و اقامة المشاريع بعيدا عن اموال الموازنة العامة .

8- ان لا تكون صلاحيات مجلس الاعمار في بغداد حصرا ، بل ينبغي ان تمتد الى محافظات العراق كافة باستثناء سبب مع مجالس المحافظات وكد التداخل في اداء الصلاحيات معها .

9- فك التداخل الذي قد يحدث مع وزارات الاعمار والاسكان والبلديات العامة والخطيط والمالية .

10- تبني استراتيجية اقتصادية واضحة ورؤية حقيقية لتنفيذ المشاريع .

11- ضرورة منع المتطفلين من التجار والمستثمرين و الاعتماد على مستثمرين قادرين على النهوض بالاقتصاد .

12- تمتع مجلس الاعمار بصلاحيات اقتصادية واسعة و اموال كبيرة من اجل الاعلان وتنفيذ مشاريع لا تؤثر علي الميزانية، على ان تدرس جميع المشاريع بشكل دقيق وواضح لزيادة الدخل القومي العراقي

شروط نجاح مجلس الإعمار في العراق

و منغ انهياره في حال انخفاض اسعار النفط .

13- العمل على استتباب الأمن والحد من الصراعات السياسية التي تسبب بتكرار تاخر أقرار البرلمان للموازنة الاتحادية في كل عام والذي يؤدي الى تعطيل مسيرة الاعمار .

14- اعتماد الخبرات الاقتصادية وتفعيل الرقابة في المؤسسات الاقتصادية الرسمية.

15- ان يكون تشكيل مجلس الاعمار وفق شروط اقتصادية واضحة ومنغ استقلالية في اتخاذ القرارات يمكن ان يبني مشكلة تعطل انجاز المشاريع .

16- يشترط ان يضم مجلس الاعمار خبراء اقتصاد ومجالس اعمال وشركات استشارية اجنبية بعيدا عن صراعات، السياسيين ومحاصصاتهم، وعدم استبعاد الكفاءات العراقية.

17- ضمان عدم تدخل الأحزاب المتنفذة والكتل السياسية بثؤون مجلس الاعمار .

18- الشفافية في القرارات والتنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة ومكافحة البيروقراطية المتفشية و كفاءة العمليات في ظل الفساد المالي والإداري .

19- تشريع القوانين التي تسهل عملية الاعمار كقانون الاستثمار .

20- اصلاح المؤسسات الاقتصادية الحكومية مثل الوزارات ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي والمصارف وغيرها ، وسيبقى مجلس الاعمار في حالة تنفيذه والالتزام بأهدافه خطوة ايجابية مهمة توفر الاطر المؤسسية السليمة لقيادة وادارة عملية الاعمار وبناء القواعد الارتكازية للتنمية وهو حلقة اساسية لإطلاق التنمية في العراق.

التنمية في العراق ولكن انشاء هذا المجلس يحتاج الى حكومة فاعلة ولديها رؤية اقتصادية موحدة ... فالعراق لا يمتلك أي رؤية اقتصادية وهذا الامر يؤخر الاستثمار وانجاز المشاريع والسبب في ذلك هو ان المؤسسات الاقتصادية ليست متفاعلة مع التطورات الاقتصادية كما أنها لا تعي حجم المسؤولية التي يفترض اضطلاعها بها . ومنذ 2015 ونتيجة لضغوط الشارع ومطالبته بالإصلاح والخدمات والأمن ، نصمت المادة 27من الموازنة العامة لعام 2015على ان مجلس الوزراء انشاء المجلس الأعلى للإعمار على ان ينظم ذلك بقانون خلال ثلاثة أشهر ... وقد مرت اربعة سنوات وليس ثلاثة أشهر ولم ير القانون النور ولم يتم تفعيل مجلس الاعمار واعتقد هكذا سيبقى الحال في السنوات اللاحقة ما لا توجد حكومة رشيدة قوية تعمل لصالح الوطن بشكل حقيقي .

أسئلة بحاجة الى اجابة هناك اسئلة تطرح نفسها في حال بدء عمل مجلس الاعمار : هل سيكون مجلس الاعمار –ديلا عن هيئة الاستثمار العراقية التي فشلت في اداء مهامها؟ وهل سياتخذ مجلس الاعمار صلاحيات مجالس المحافظات؟ وما دور مجالس المحافظات عندئذ ؟

وحتي ينجح مجلس الاعمار في عمله لا بد من :-

1- مكافحة الفساد بكافة اشكاله بما فيه الرؤوس الكبيرة للفساد وبشكل حقيقي وليس مجرد وعود ، وابعاد المجلس عن المحاصصة الطائفية المقيتة .

2- ان يكون اختيار اعضاء المجلس من شخصيات نزيهة ومتخصصة تتوفر فيهم المعايير العلمية والمهنية والمواصفات الشخصية.

3- لا يحقق مجلس الاعمار

الانتاجية والتصديرية واعتمد على الاستيراد لسد حاجات السكان بما فيها سلة غذائه . وحتي جواز السفر فيه اعتبر من اسوأ الجوازات في العالم. وقامت مافيات الفساد بإفراغ خزينة العراق ، حيث تشير الإحصاءات الي انه بين عامي 2014م و 2014م هدر ما قيمته حوالي 500مليار دولار من عائدات البترول واصبح العراق امام كارثة حقيقية . وعانى العراق منذ 2003م اليوم من معوق اقتصادي كبير مرده سوء التخطيط وعدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة عدا استراتيجية نهج المال العام وهذه المشكلة ادت الى عدم رؤية مشاريع استراتيجية النور ، وما نفذ من مشاريع صغيرة في الغالب غير مؤثرة على نطاق الاقتصاد العام .

الامال المرجوة وبعد الاعلان عن تشكيل مجلس الاعمار، هل يتمكن من اداء دوره وفقا للأهداف المرسومة له ؟ ام سيكون حبرا على ورق حاله حال مشروع مجلس الخدمة العامة والمجلس الأعلى لمكافحة الفساد وغيرها من الهيئات التي تم تشكيلها ولم تؤد دورها المطلوب . وكما قال الراحل د. مهدي الحافظ الخبير الاقتصادي ووزير التخطيط الأسبق في تصريح له عام 2014ان اثناء مجلس الاعمار خطوة مهمة لتحقيق

سبق وان صادق مجلس الوزراء العراقي على مشروع قانون مجلس الاعمار وهو المشروع الذي تم اعاده بصورة مشتركة بين رئاستي الجمهورية والوزراء . وان الهدف منه حسب ما أعلن انشاء البنى التحتية وإقامة المشاريع الكبرى في البلاد اصين ان لا تكون وهمية كالطرق والجسور والمطارات والموانئ ، فضلا عن القضاء على البطالة بدلا من رش الماء الحار على اصحاب الشهادات العاطلين عن العمل من خلال تشجيع الاستثمار وتشغيل الايدي العاملة ومتابعة انشاء المشاريع الاستراتيجية والصناعية والزراعية والصحية والسكن وادامة تشغيلها وفقا للمعايير والمفاهيم العالمية حسبما ورد ذلك في بيان رئاسي . وهذه مهمة عاجلة تنتظر الحكومة العراقية المقبلة بعد تشكيلها .

استنساخ التجربة وهذه التجربة اليوم هي استنساخ لتجربة سابقة تعود الي خمسينات القرن الماضي الذي نجح المجلس في تنفيذ مشاريع كبرى ناجحة مثل سد وبحيرة الرثار وسد وبحيرة الحباينة اللذين حميا بغداد من خطر الفيضان اضافة الى بناء سد دوكان ودريندخان لحماية من الفيضان وتوفير الطاقة وتطوير الزراعة، والاهتمام بقطاع الطرق

عادل عبد الزهرة شبيب



بغداد

الانتاجية والتصديرية واعتمد على الاستيراد لسد حاجات السكان بما فيها سلة غذائه . وحتي جواز السفر فيه اعتبر من اسوأ الجوازات في العالم. وقامت مافيات الفساد بإفراغ خزينة العراق ، حيث تشير الإحصاءات الي انه بين عامي 2014م و 2014م هدر ما قيمته حوالي 500مليار دولار من عائدات البترول واصبح العراق امام كارثة حقيقية . وعانى العراق منذ 2003م اليوم من معوق اقتصادي كبير مرده سوء التخطيط وعدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة عدا استراتيجية نهج المال العام وهذه المشكلة ادت الى عدم رؤية مشاريع استراتيجية النور ، وما نفذ من مشاريع صغيرة في الغالب غير مؤثرة على نطاق الاقتصاد العام .

الامال المرجوة وبعد الاعلان عن تشكيل مجلس الاعمار، هل يتمكن من اداء دوره وفقا للأهداف المرسومة له ؟ ام سيكون حبرا على ورق حاله حال مشروع مجلس الخدمة العامة والمجلس الأعلى لمكافحة الفساد وغيرها من الهيئات التي تم تشكيلها ولم تؤد دورها المطلوب . وكما قال الراحل د. مهدي الحافظ الخبير الاقتصادي ووزير التخطيط الأسبق في تصريح له عام 2014ان اثناء مجلس الاعمار خطوة مهمة لتحقيق

سبق وان صادق مجلس الوزراء العراقي على مشروع قانون مجلس الاعمار وهو المشروع الذي تم اعاده بصورة مشتركة بين رئاستي الجمهورية والوزراء . وان الهدف منه حسب ما أعلن انشاء البنى التحتية وإقامة المشاريع الكبرى في البلاد اصين ان لا تكون وهمية كالطرق والجسور والمطارات والموانئ ، فضلا عن القضاء على البطالة بدلا من رش الماء الحار على اصحاب الشهادات العاطلين عن العمل من خلال تشجيع الاستثمار وتشغيل الايدي العاملة ومتابعة انشاء المشاريع الاستراتيجية والصناعية والزراعية والصحية والسكن وادامة تشغيلها وفقا للمعايير والمفاهيم العالمية حسبما ورد ذلك في بيان رئاسي . وهذه مهمة عاجلة تنتظر الحكومة العراقية المقبلة بعد تشكيلها .